



البيان الختامي  
لمؤتمر شورى السادس للتدقيق الشرعي  
والتوصيات الصادرة عنه

التاريخ: 10-12 رجب 1438

الموافق: 7 – 9 ابريل 2017

جامع إسطنبول صباح الدين زعيم  
اسطنبول – تركيا

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

عقدت شركة شورى للاستشارات الشرعية بالتعاون مع جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي) وذلك في المركز الدولي لدراسات الاقتصاد والتمويل الإسلامي في الجامعة يومي 10-12 رجب 1438هـ الموافق 7 - 9 ابريل 2017 بحضور لفييف من الخبراء والباحثين من أصحاب الفضيلة العلماء أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والمدققين والمراجعين الشرعيين العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية من كافة الدول العربية والإسلامية.

وباسم جميع المشاركين يعرب المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي عن عميق شكره لجامعة إسطنبول صباح الدين زعيم لما وجده المؤتمر من تعاون وبناء وتسخير لكافة الإمكانيات التي ساهمت في نجاح المؤتمر وتحقيق أهدافه المرسومة.

كما يعرب المؤتمر عن خالص شكره وتقديره للجهات الراعية للمؤتمر على ما قدموه من دعم مادي سخّي وكريم، وهو دعم يعكس درجة الوعي العالي من قبل هذه المؤسسات الكريمة بأهمية موضوع المؤتمر.

كما يشكر المؤتمر وفود المشاركين من الزملاء المراقبين والمدققين الشرعيين القادمين من أكثر من 20 دولة و الذين شرفوا بحضورهم المؤتمر وساهموا في إنجاح أعماله.

وقد عقد المؤتمر اربع جلسات عمل ناقش فيها الموضوعات التالية:

1. التدقيق الشرعي على البنوك التشاركية ( الإسلامية ) في تركيا
2. أفضل الممارسات في الشكل الإداري للتدقيق الشرعي الداخلي
3. الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي (الواقع - الحاجة - الطموح)
4. توحيد مفاهيم المصطلحات السائدة في الرقابة الشرعية (الرقابة- التدقيق - المراجعة - الالتزام)

كما رافق المؤتمر ورشتا عمل. الأولى تحت عنوان تطبيقات التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، أما الثانية فعنوانها التدقيق الشرعي على عمليات الخزينة.

وقد دُرست محاور المؤتمر في أربع جلسات علمية، اتسمت بالبحث والدرس والمناقشة العلمية الهادفة، حيث استعرض فيها المشاركون تسعة أوراق عمل، حظيت بتعقيبات هادفة ونقاشات مستفيضة حول ما تضمنته من أطروحات وعروض وآراء علمية، خلص المؤتمر بعدها للتوصيات التالية:

## المحور الأول: التدقيق الشرعي على البنوك التشاركية ( الإسلامية ) في تركيا

1- يقدر المؤتمر النمو المتسارع للمصرفية التشاركية في تركيا، والدعم الذي تلقاه من الجهات الرسمية فيها ، كما يثني على الخطوات الجادة التي اتخذتها مؤسسة مراقبة وتنظيم البنوك ( BDDK ) والبنك المركزي في تركيا الهادفة إلى تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالمصرفية التشاركية تمهيدا لاعتمادها بشكل رسمي، ويدعوها المؤتمر إلى مواصلة إصدار التشريعات والتعليمات واللوائح التنظيمية لعمل المصارف التشاركية والمؤسسات المالية الإسلامية، وعلى وجه الخصوص إصدار تشريعات أو تعليمات متكاملة لحوكمة الرقابة الشرعية تشمل تنظيم عمل هيئات الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي وإلزام المصارف التشاركية بها أسوة ببقية الدول التي أصدرت تشريعات وتعليمات مماثلة.

2- يدعو المؤتمر المصارف التشاركية في تركيا إلى تعزيز موقع الرقابة الشرعية ورفدها بالكوادر البشرية الكافية وتأهيلها ومواصلة تطويرها، في ضوء الإرشادات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) و معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

## المحور الثاني: أفضل الممارسات في الشكل الإداري للتدقيق الشرعي الداخلي

1. استعرض المؤتمر عددا من الممارسات في الشكل الإداري لإدارة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية ، وهي لا تخرج في التطبيق عن ثلاثة نماذج :
  - أ. النموذج الأول: إدارة مستقلة منفصلة عن إدارة التدقيق الداخلي في المؤسسة، وتكون تبعيتها الفنية إلى الهيئة الشرعية، ولها نفس المستوى التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي. وعادة ما يكون هذا النموذج في المؤسسات ذات الحجم الكبير.
  - ب. النموذج الثاني: قسم في إدارة التدقيق الداخلي للمؤسسة، وعادة ما يكون هذا النموذج في المؤسسات ذات الحجم المتوسط.
  - ت. النموذج الثالث: مهمة من من مهام إدارة التدقيق الداخلي في المؤسسة، وعادة ما يكون هذا النموذج في المؤسسات ذات الحجم الصغير، أو في البيئات التشريعية والقانونية التي لا تسمح باستحداث قسم أو إدارة تدقيق شرعي،
2. يرى المؤتمر أنه كلما وجد في المؤسسة نظام للرقابة الشرعية يتمتع بفاعلية وكفاءة عالية، كلما قلت مخاطر اعتماد النموذج الأمثل، حيث إن قوة النظام الرقابي الشرعي في المؤسسة تشكل ضمانا أوليا للكفاءة الشرعية، وتحد من وقوع المخالفات الشرعية، بما يمكن معه اعتماد نموذج للشكل الإداري للتدقيق الشرعي الداخلي أقل كلفة على المؤسسة.
3. يوصي المؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية عموما والعاملين في التدقيق الشرعي الداخلي بالسعي إلى كل ما من شأنه أن يزيد من كفاءة عمليات التدقيق الشرعي الداخلي، مع مراعاة تفادي أي معوقات تترتب على اعتماد أي من النماذج الثلاثة للشكل الإداري للتدقيق الشرعي، خاصة فيما يتعلق بتداخل محل الرقابة والازدواجية، وزيادة التكاليف على المؤسسة، أو الأعباء على موظفي الجهاز التنفيذي في المؤسسة .
4. يوصي المؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية التي تعتمد النموذجين الثاني والثالث للشكل الإداري للتدقيق الشرعي الداخلي (قسم/مهمة في إدارة التدقيق الداخلي) بالحرص على توفير تأهيل شرعي

مناسب لفريق العمل في إدارة التدقيق الداخلي يمكنه من أداء عمله بكفاءة وفاعلية، وتجنب ضعف استقلاليته في المؤسسة.

5. يوصي المؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية التي يوجد فيها إدارة للتدقيق الشرعي الداخلي بربط تبعيتها الإدارية بلجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مباشرة ، وفي هذه الحالة يوصي المؤتمر بضرورة الاهتمام بإدارات التدقيق الشرعي داخل منظومة المؤسسة الإدارية وتمكينها من أداء واجباتها المنوطة بها وذلك من خلال تطوير مهارات المدققين الشرعيين وتأهيلهم التأهيل الكافي الذي يمكنهم من الامام بالضوابط الشرعية و إتقان فنيات التدقيق الداخلي و العمل المالي والمصرفي.

## المحور الثالث: الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي (الواقع - الحاجة - الطموح)

1. استعرض المؤتمر أبرز الشهادات في مجال التدقيق الشرعي، ولمس مدى الحاجة إلى تطوير هذه الشهادات التي تستهدف تأهيل كوادر مهنية متخصصة في التدقيق الشرعي وذلك على مستوى المحتوى العلمي والمعرفي والمهاري،

ويرى المؤتمر أن الشهادات المطروحة حالياً في التدقيق الشرعي بحاجة لإعادة دراسة من أجل تطويرها علمياً ومهنيًا، ومن أهم محاور التطوير التي نوقشت في المؤتمر:

- تحديد المحاور الأساسية التي يجب على المتقدم لامتحان الشهادة أن يجتازها، وهي محاور لا يمكن للمدقق الشرعي أن يعمل بدونها. مع عدم وضع مادة محددة لامتحان الشهادة المهنية.
- وضع شروط محددة للتقدم لامتحان الشهادة المهنية، ويمكن أن تكون واحدة من التالي:
  1. الحصول على شهادة أكاديمية بكالوريوس بالحد الأدنى من جامعة معتمدة.
  2. وجود خبرة عملية في مجال التدقيق الشرعي لا تقل عن سنتين.
  3. إذا كان المتقدم لنيل الشهادة طالباً فيجب أن يكون في السنة النهائية للدراسة، أو مستكملاً لثلاثي عدد الساعات المعتمدة في التخصص.
  4. الحصول على شهادة عليا في التخصصات المحددة، مقابل تخفيض الخبرة العملية لسنة واحدة.
- عدم الاكتفاء باجتياز الامتحان للحصول على رخصة أو زمالة في التدقيق الشرعي، بل لا بد من توافر شروط معينة في المتقدم لنيل الرخصة أو الزمالة، ومنها على سبيل المثال:
  - أ- خبرة عملية في التدقيق الشرعي لا تقل عن 3 أعوام.
  - ب- تجديد الترخيص كل 5 أعوام، من خلال اجتياز امتحان في المعايير الشرعية الجديدة، أو الحصول على تدريب معتمد لا يقل عن 30 ساعة تدريبية.

- يقترح المؤتمر أن يتكون المحتوى العلمي للمحاور امتحان الشهادة المهنية في التدقيق الشرعي ما يلي:
  - 1) المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي.
  - 2) معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن أيوفي.
  - 3) معايير الحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن أيوفي.
  - 4) قوانين البنوك الإسلامية للبلد محل عمل المدقق الشرعي.
  - 5) أساسيات التدقيق الداخلي أو الرقابة الداخلية.

(6) أساسيات علم الإدارة والتخطيط.

(7) إدارة المخاطر.

• دراسة استحداث شهادة في التدقيق الشرعي الخارجي تكون منفصلة عن شهادة التدقيق الشرعي الداخلي.

2. يوصي المؤتمر بتأسيس هيئة خاصة بشهادات التدقيق الشرعي تتكون من خبراء عاملين ومهنيين في مجال التدقيق الشرعي، تدرس الشهادات المهنية من كافة جوانبها، وتجري عليها التعديلات والتحديثات اللازمة دورياً.

3. يدعو المؤتمر الجامعات إلى المساهمة في تصميم مناهج دراسية أكاديمية مبنية على أسس البحث العلمي المعهودة، سواء على مستوى البكالوريوس أو الدبلومات العالية ( ما بعد البكالوريوس)، يراعى فيها احتياجات سوق عمل التدقيق الشرعي وذلك بالتعاون مع البنوك التشاركية والمؤسسات المالية الإسلامية.



## المحور الرابع: توحيد مفاهيم المصطلحات السائدة في الرقابة الشرعية

### (الرقابة – التدقيق – المراجعة – الالتزام)

1- يؤيد المؤتمر الخطوات التي بدأت باتخاذها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بشأن مراجعة معايير الضبط والحوكمة الخاصة بالرقابة الشرعية ، ويدعو للقيام بإعادة النظر في بعض المفاهيم والتعريفات وتبني معايير جديدة خاصة بالرقابة الشرعية تشمل:

- نظام الرقابة الشرعية.
- التدقيق الشرعي الداخلي
- الرقابة الشرعية الداخلية/ الرقابة على العمليات الشرعية
- الامتثال الشرعي
- التدقيق الشرعي الخارجي
- المراجعة الشرعية.

2- يوصي المؤتمر الجهات الرقابية والتشريعية والمؤسسات المالية الإسلامية إلى بذل مزيد من العناية في استخدام المصطلحات المتعلقة بالرقابة الشرعية سواء على مستوى اللوائح والتعليمات أو على مستوى الهياكل الإدارية والمسميات الوظيفية داخل المؤسسات لإزالة اللبس والتداخل بين المصطلحات ومدلولاتها. مع التأكيد على ضرورة أن تكون المصطلحات التي يؤسس عليها النص التشريعي معدة بمعرفة فريق من أساتذة الجامعات والعاملين في الحقل المهني للرقابة والمراجعة وممثلي الأجهزة الرسمية وممثلي جمعيات المحاسبين والمراجعين حتى تكون صياغة التشريع اللفظية تعبر بوضوح عما تنصرف إليه مقاصد واضعي تلك النصوص من معان ومصطلحات.

والحمد لله رب العلمين